

دنيا الوطن

"القدس المفتوحة" تنظم ندوة حول قانون الجرائم الإلكترونية وأخلاقيات العمل الإعلامي في القوانين الفلسطينية

تاريخ النشر : 28-05-2022



رام الله - دنيا الوطن

عقدت كليتنا الدراسات العليا والإعلام في جامعة "القدس المفتوحة" يوم السبت الموافق 2022-5-28م، ندوة حول قانون الجرائم الإلكترونية وأخلاقيات العمل الإعلامي في القوانين الفلسطينية.

وحضر الندوة أ. د. حسني عوض عميد الدراسات العليا والبحث العلمي، وأ. خلود عساف رئيسة تحرير وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) وعضو الأمانة العامة في نقابة الصحفيين، والعقيد لؤي ازريقات الناطق الرسمي باسم الشرطة الفلسطينية، وأ.رشا نبهان مدير العلاقات العامة في النيابة العامة، وعميد كلية الإعلام في جامعة القدس المفتوحة أ. عمار جمهور، ود. علاء عياش المحاضر في عمادة

ورحب أ. د. حسني عوض عميد الدراسات العليا والبحث العلمي باسم رئيس الجامعة أ. د. سمير النجدي بالمشاركين في الورشة، مشيراً إلى أن هذا اللقاء العلمي المهم يعقد في إطار اهتمام الجامعة لعقد لقاءات بين المسؤولين والمختصين مع طلبة كلية الدراسات العليا لاكسابهم المعرفة المهنية.

ونوه إلى أن "القدس المفتوحة" انشئت لخدمة أبناء الشعب الفلسطيني في كل أماكن تواجهم في الضفة وغزة والشتات، مبيناً أن اللقاء يجيء ضمن مساق في ماجستير إدارة المؤسسات الإعلامية لمحاولة ربط الجانب النظري بالعمل حتى يتم إغناء التخصص، مؤكداً أهمية موضوع الندوة كونه يتطرق إلى الجرائم الإلكترونية وأخلاقيات مهنة الإعلام.

وأكد د. علاء عياش المحاضر في عمادة البحث العلمي والدراسات العليا حرص الجامعة على نقل رسالتها ورؤيتها إلى الجمهور، مشيراً إلى أن كليتا الدراسات العليا والإعلام تحرصان على عقد لقاءات لا منهجية تعزز الثقافة المهنية وتناقش القوانين الناظمة وعلاقتها بحرية الرأي والتعبير في فلسطين من خلال استضافة شخصيات لها باع طويل في إدارة العمل الإعلامي.

واستعرضت خلود عساف رئيسة تحرير وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية (وفا) عضو الأمانة العامة لنقابة الصحفيين تاريخ نشأة نقابة الصحفيين الفلسطينيين وأدوارها، سوا قبل إنشاء السلطة الوطنية أو بعد إنشائها.

وبينت أن نقابة الصحفيين تأسست في القدس المحتلة كأحد أذرع منظمة التحرير الفلسطينية لحماية حقوق الصحفيين والدفاع عنهم في مواجهة الاعتداءات الإسرائيلية، منوهة إلى أن النقابة عملت منذ تأسيس السلطة الوطنية إلى المساهمة مع في إقرار جملة من القوانين الناظمة لعمل مهنة الصحافة وضمن حرية الرأي والتعبير، بالإضافة إلى إدخال تعديلات على قوانين عدة.

وأشارت عساف إلى تأثير الانقسام على البيئة التي أحاطت بنقابة الصحفيين وشكلت معيقاً وتحدياً للصحفيين في شقي الوطن.

ولفتت إلى إصدار نقابة الصحفيين مدونة سلوك مهني تحدد الأخلاقيات الواجب على الصحفيين نهجها واتباعها وتلك التي ينبغي تجنبها في ممارستهم المهنية.

وأكدت سعي النقابة لإقرار قانون إعلام عصري يكون ناظماً للمهنة ويحافظ على حقوق الصحفيين، مشيراً إلى أهمية أن تعترف دولة فلسطين بالصحافة كمهنة في قوان الخدمة المدنية.

وأشارت إلى أن نقابة الصحفيين تحفظت على بعض بنود قانون الجرائم الإلكترونية الذي أعلن عنه، كونها تحد من حريات الرأي والتعبير، لافتة إلى أهمية اقرار قوانين عصري يوائم بين حرية الرأي والتعبير من جهة، ويحد في الوقت ذاته من الفوضى الإلكترونية وأثارها السلبية.

بدوره، تحدث العقيد لؤي ازريقات الناطق الرسمي باسم الشرطة الفلسطينية، إلى الجهود التي تبذلها الشرطة لتوفير المعلومات التي يحتاجها الصحفيون، مؤكداً أن الشرطة تتبع سياسة الباب المفتوح مع الإعلام.

ونوه إلى عدة تجارب خاضتها الشرطة لتقريب وجهات النظر بين المؤسسة الشرطية وبين الصحفيين، مثل إعداد برامج بعنوان "الشرطة في عيون الصحفيين" حيث تم استضافة إعلاميين للاطلاع على حياة الشرطيين وأدوارهم بهدف تقريب وجهات النظر.

ولفت ازريقات إلى أن بعض الممارسات الإعلامية التي تחדش أخلاقيات المهنة مثل نشر أسماء أشخاص توفوا أو استشهدوا ولم يكونوا فعلاً قد فارقوا الحياة ما يتسبب بمشاكل اجتماعية وعائلية، لافتاً إلى خطورة أن ينشر صحفيون معلومات ملوطة دون التحقق من مصادرها وعدم اللهث وراء السبق الصحفي.

بدوره، تطرق ازريقات إلى بعض الأخطاء التي ارتكبها عناصر في جهاز الشرطة، مشيراً إلى أن قيادة الجهاز لا تتردد في تطبيق نظام العقوبات تجاه شرطييين يرتكبون أخطاء بحق المواطنين، مشيراً إلى متابعة القضايا كافة المتعلقة بشكاوى المواطنين.

وتحدثت أ.رشا نبهان مدير العلاقات العامة في النيابة العامة عن ضرورة تفهم الصحفيين لتوجهات النيابة بعدم الخروج الدائم عبر وسائل الإعلام، مشيرة إلى أن النيابة العامة لم تنظم خلال السنوات الثلاث الأخيرة سوى مؤتمرين صحفيين للضرورة المهمة، تتعلق بقضيتي رأي عام، هما قضية وفاة إسراء غريب، واستشهاد الصحفية شيرين أبو عاقلة.

وأكدت أن النيابة باعتبارها صاحبة الحق في رفع القضايا الجزائية، حريصة على قضايا الرأي العام ، لكن إصدار البيانات الصحفية والمعلومات لا يكون إلا في نطاق الضرورة وبما لا يمس بأمن المجتمع والسلم الأهلي.

وفي نهاية الندوة، وجه طلبة تخصص الإدارة الإعلامية في جامعة القدس المفتوحة أسئلة واستفسارات للمتحدثين تركزت حول قضايا التغطية الإعلامية والعلاقة مع المؤسسة الشرطة والنيابة العامة، وكذلك ملاحظات حول بعض السلوكيات لجهاز الشرطة تجاه الإعلاميين والصحفيين.

